العرب
الإثنين 2020/03/30
السنة 42 العدد 11662

تسهيلات سعودية واسعة لدعم الأفراد والقطاع الخاص

الرياض ترفع الدعم إلى 32 مليار دولار لحماية الاقتصاد من تداعيات الوباء

كشفت الحكومة السعودية، أمس، عن تفاصيل تسهيلات دعم القطاع الخاص والأفراد لمواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا، والتي تأتي في إطار حزمتي دعم تصل قيمتهما الإجمالية إلى أكثر من 32 مليار دولار.

إمدادات عاجلة لحماية الاقتصاد

الرياض - أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، أمس، عن حزمة إجراءات احترازية جديدة في إطار دعم الجهود المبذولة لمواجهة تداعيات انتشار جائحة فايروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأشارت في بيان إلى أن الإجراءات تتضمن دعم وتمويل القطاع الخاص من خلال تعديل أو إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أي تكاليف أو رسوم إضافية.

وذكر البيان أن حزمة التسهيلات تهدف إلى تخفيف الآثار وتمكين الشركات من الاستمرارية في ممارسة أنشطتها واعتماد وتنفيذ خطط زبائنها من القطاع الخاص للمحافظة على مستويات التوظيف للمنشآت المتضررة من انتشار فايروس كورونا.

محمد الجدعان

تأجيل ضرائب القيمة المضافة والسلع الانتقائية لثلاثة أشهر

وشملت إجراءات ساما (البنك المركزي) توفير الاحتياجات التمويلية وتقديم الدعم اللازم للأفراد، الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص، وإعفاء جميع زبائن المصارف من رسوم إجراء العمليات المصرفية عبر القنوات الإلكترونية.

كما تضمنت إعفاءات من رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى، ومن أي رسوم تُفرض على عمليات إعادة التمويل أو إنهاء اتفاقيات قائمة (سواء تمويل أو من جانب الودائع)، ولمدة ستة أشهر على الأقل.

وتأتي هذه التسهيلات في إطار برنامج التمويل الميسر الذي أعلن عنه البنك المركزي في 14 مارس الجاري والذي تبلغ قيمته الإجمالية 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار).

وكانت الحكومة السعودية قد أعلنت أيضا عن إجراءات تحفيز عاجلة بقيمة 70 مليار ريال (18.67 مليار دولار)، ليصل إجمالي الدعم الاقتصادي لمواجهة تداعيات تفشي فايروس كورونا، إلى أكثر من 32 مليار دولار.

وأكدت مؤسسة النقد العربي السعودي، أمس، استعدادها لتقديم جميع وسائل الدعم اللازمة للحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي وتمكينه من دعم وتمويل مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقالت إنها سوف تواصل متابعة تأثير انتشار الوباء عالميا على الأسواق المالية والاقتصاد. وأكدت استعدادها لمساعدة المصارف في التركيز على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائها وتلبية احتياجاتهم التمويلية في الظروف الراهنة.

وأصدرت ساما توجيهات بمراجعة وإعادة تقييم معدلات الفائدة والرسوم الأخرى على البطاقات الائتمانية سواء للزبائن الحاليين أو الجدد، بما يتوافق مع انخفاض معدلات الفائدة حاليا نتيجة الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية.

وتتضمن التسهيلات الجديدة إرجاع أي رسوم تحويل للعملة الأجنبية المفروضة من المصارف على الزبائن الراغبين في إلغائها أو الذين قاموا بإلغاء الحجوزات المرتبطة بالسفر، التي تم القيام بها باستخدام البطاقات الائتمانية أو البطاقات المربوطة بحساباتهم الجارية أو البطاقات مسبقة الدفع.

وطالبت مؤسسة النقد العربي السعودي جميع المصارف العاملة في البلاد بضرورة متابعة جميع التطورات والتحديات ومدى تأثيرها في مستويات معدلات كفاية رأس المال والسيولة، ومؤشرات السلامة المالية الأخرى.

وكان وزير المالية محمد الجدعان قد أكد عند إعلان إجراءات الدعم المالي سوف تسمح لأصحاب الشركات بتأجيل مدفوعات ضرائب القيمة المضافة والسلع الانتقائية والدخل لمدة ثلاثة أشهر.

وأكد أنها تتضمن أيضا إلغاء رسوم العمالة الوافدة التي تتقاضاها الحكومة عن توظيف الأجانب واستخراج تأشيرات الإقامة لذويهم لفترة ثلاثة أشهر أيضا.

ويتوقع محللون أن تكشف الرياض في الأيام المقبلة عن إجراءات تحفيز إضافية في ظل تضرر قطاعات واسعة من الشركات والأفراد بإجراءات الحجر الاستثنائي، الذي أوقف الكثير من النشاطات الاقتصادية.

وكانت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد أعلنت عن تقليص الميزانية بنحو خمسة في المئة بما يصل إلى 50 مليار ريال. وقالت إنه سيعاد النظر في النفقات في ظل تدني أسعار الخام وتفشي فايروس كورونا اللذين يهددان النمو الاقتصادي.

وقال الجدعان إن الحكومة قادرة على استخدام مصادر مختلفة للتمويل، مثل الدين العام والاحتياطيات الحكومية من أجل "التعامل مع التحديات المستجدة".

وأضاف أن ذلك سوف "يسمح بالتدخل الإيجابي في الاقتصاد من خلال القنوات والأوقات المناسبة، مع الحدّ من التأثير على مستهدفات الحكومة في الحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل".

وكانت مصادر مطلعة قد كشفت أن السعودية طلبت من الإدارات الحكومية تقديم مقترحات لخفض ميزانياتها بما لا يقل عن 20 في المئة في خطوات تقشف لمواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

وتستعد السعودية لمرحلة صعبة على الصعيد الاقتصادي، بعدما علّقت أداء العمرة وأغلقت المراكز التجارية وأوقفت رحلات جوية في محاولة لمنع تفشي الفايروس في مناطقها، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط.

وتملك السعودية احتياطات مالية تزيد على 570 مليار دولار، ومن المتوقع أن تلجأ إليها في ظل ترجيح ارتفاع عجز الموازنة بعد انهيار أسعار النفط في أعقاب انهيار اتفاق تخفيض الإنتاج في إطار تحالف أوبك+ بداية الشهر الجاري.

وفقد أسعار النفط نحو 60 في المئة من قيمتها بعد دخول الرياض في حرب أسعار مع موسكو والاندفاع إلى إغراق الأسواق بالإمدادات. وقد أغلق سعر مزيج برنت نهاية الأسبوع الماضي تحت 25 دولارا للبرميل.

وتعتزم السعودية البدء بضخ إمدادات إضافية في أبريل وتخطط لإنتاج 12.3 مليون برميل يوميا وتصدير أكثر من عشرة ملايين برميل يوميا في مايو المقبل.

القاهرة تكافح لتفادي السقوط مجددا في حفرة دولرة الاقتصاد

تطبيق سياسة السهم المكسور وإعلان حالة الاستنفار القصوى لقمع الظاهرة

تجاهد الحكومة المصرية من أجل طمأنة المستثمرين، ومواجهة عودة ظاهرة "دولرة" الاقتصاد من خلال إصدار شهادات استثمار ذات عائد مرتفع لإغراء الأفراد على إبقاء مدخراتهم في الجهاز المصرفي، بعد عودة السوق السوداء وارتفاع الدولار مقابل الجنيه إثر خفض البنك المركزي لعائدي الإيداع والإقراض بنسبة 3 في المئة دفعة واحدة.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - اعتمدت القاهرة سياسة السهم المكسور لوقف اتساع ظاهرة "الدولرة" مجددا مع تسابق المواطنين وأصحاب الأعمال لتحويل مدخراتهم من الجنيه المصري إلى الدولار، في ظل حالة من عدم اليقين بسبب تفشي وباء فايروس كورونا المستجد.

وتعني سياسة السهم المكسور حالة الاستنفار القصوى واستخدام جميع الأسلحة في مواجهة الأزمة، حيث أعلنت عن طرح شهادات استثمار بعائد مرتفع يصل إلى نحو 15 في المئة بعد يومين فقط من خفض الفائدة على الودائع والقروض بنسبة 3 في المئة دفعة واحدة.

وأعلنت القاهرة عن خطة إنقاذ اقتصادية لتشجيع المستثمرين وتخفيف عبء التمويل على المشروعات ضمن حزمة من الإجراءات لمواجهة تداعيات تباطؤ الاقتصاد بسبب تفشي فايروس كورونا.

وسجلت معدلات العائد على المدخرات نحو 9.25 في المئة، و10.25 في المئة على منح الائتمان.

ويتاح بيع الشهادات الجديدة للأفراد فقط من خلال أكبر بنكين حكوميين، هما البنك الأهلي المصري وبنك مصر، لضمان عدم تسرب أموال هذه الفئات إلى السوق الموازية لشراء الدولار وتخزينه، مثلما كان الحال قبل تحرير سعر صرف العملة قبل 3 نوفمبر 2016.

ويحاول البنك المركزي عبر هذا الإجراء الذي يكبد البنوك عبئا كبيرا ممثلا في دفع عائد مرتفع في ظل تباطؤ مؤشرات الاقتصاد، سدّ ثغرات ظهور شركات توظيف الأموال غير الشرعية.

واختارت الحكومة البنوك التي تمتلكها لأنها لا تستطيع إلزام البنوك التجارية أو الأجنبية بتحمل هذا العبء، بهدف قطع الطريق أمام الأنشطة غير الشرعية التي كانت بابا خفيا للنصب على المواطنين، وظهور شرائح من الشطارين والعياريين يمنحون الأفراد عوائد على أموالهم تصل إلى نحو 25 في المئة، لعدد من الأشهر ثم يختفون عن الساحة.

يتفجر هذا السيناريو في القاهرة بشكل مستمر، ويطلق عليه ظاهرة "المستريح" وهو الشخص الذي يذهب إليه الأفراد بإرادتهم أملا في الحصول على عوائد كبيرة على الأموال دون تعب، ورغم تحذيرات الظاهرة، إلا أن قاسم الطمع بين الطرفين لا يزال يمثل مسلسلا مستمرا.

ولجأت القاهرة إلى تلك الحيلة أملا في تخفيف الضغط عن عملتها بعد أن تسبب قرار خفض الفائدة في صعود الدولار أمام الجنيه المصري في سوق الصرف.

وشهدت الفترة الأخيرة قبل دخول القاهرة نطاق وباء كورونا صعودا قويا للعملة المصرية أمام الدولار الأميركي، حيث سجل أدنى مستوى لسعر الصرف عند 15.48 جنيه لكل دولار أميركي.

وغيرت سياسات خفض الفائدة من الاتجاه الصاعد للجنيه أمام الدولار الأميركي، مدفوعة بمخاوف من تباطؤ النشاط الاقتصادي محليا، تأثرا بما يشهده العالم من حالة طوارئ بسبب تفشي فايروس كورونا، فضلا عن عدم جدوى العائد على الودائع.

وقفز الدولار في سوق الصرف الرسمية المعلنة من جانب البنوك لمستويات 15.73 جنيه للدولار، واستقر فوق مستوى 15.7 في نحو 26 بنكا.

وقال وسطاء في أسواق الصرف لـ"العرب"، إن هناك هوامش سعرية ظهرت خلال الأيام الماضية تنذر بعودة السوق الموازية نتيجة احتفاظ المؤسسات المالية بما لديها من عملات أجنبية، وعدّ التنازل عنها للبنوك خوفا من صعوبة تدبيرها مرة أخرى لمواجهة احتياجاتها الاستيرادية بعد هدوء الأوضاع الفترة المقبلة عندما تتم السيطرة على تفشي فايروس كورونا.

وأكد مستثمرون لـ"العرب"، أن الاحتفاظ بالدولار حاليا يعد أمرا طبيعيا نتيجة تراجع موارد البلاد من المصادر السيادية المدرة للدولار، وتحديدا قطاعات السياحة وتحويلات العاملين المصريين في الخارج وعوائد قناة السويس.

وأوضح وزير السياحة أن خسائر الاقتصاد المصري تصل إلى نحو مليار دولار شهريا بسبب تفشي كورونا، فيما سجلت عوائد القطاع العام الماضي نحو 12.6 مليار دولار.

منعطف الدولار المحفوف بالمخاطر

وسجلت مشتريات الأفراد من شهادات العائد المرتفع التي يصل أجلها إلى نحو عام خلال ثلاثة أيام نحو مليار دولار، ولولا ظهور هذا الوعاء الادخاري المغري لتسربت هذه الأموال إلى السوق الموازية، إما لشراء الدولار والمضاربة عليه وإما لتوظيف الأموال من خلال ظاهرة "المستريح" المتفشية.

وتصل نسبة ودائع القطاع العائلي في مصر لإجمالي الودائع نحو 81.8 في المئة، وتعادل 161 مليار دولار.

وأشار حسن حسين، رئيس لجنة البنوك والبورصات في جمعية رجال الأعمال المصريين، إلى أن البنك المركزي يستهدف من خلال سياسته النقدية تحفيز المستثمرين على ضخ استثمارات جديدة من خلال خفض تكلفة الائتمان.

ووصف في تصريحات لـ"العرب"، نسبة التخفيض بالجريئة، حيث تعد الأكبر دفعة واحدة في تاريخ البنك المركزي.

ويحمل هذا الاتجاه أثرا إيجابيا في خفض تكلفة الدين المحلي للدولة، والبالغ نحو 216 مليار دولار، إلا أن الخوف من عودة ارتفاع معدلات التضخم أيضا دفعت المركزي للسيطرة على الوضع من خلال إصدار شهادات العائد المرتفع لضمان بقاء الأموال في البنوك.

وأكد خالد الشافعي، خبير الاستثمار والتمويل، أن غياب ثقافة الاستثمار لدى الأفراد من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري.

وطالب في تصريح لـ"العرب"، بضرورة التوعية المستمرة بأهمية الأوعية البديلة، ومنها الاستثمار في شراء الذهب والأصول العقارية، بدلا من المفاضلة حاليا بين الفوائد المرتفعة.

ويدعو النظام المصرفي المصري للكسل، لأنه لا يستطيع تبني سياسات على طول الخط لتشجيع المستثمرين على الاقتراض، بسبب المتغيرات الطارئة داخليا وخارجيا التي باتت لا سقف معروفا لها.

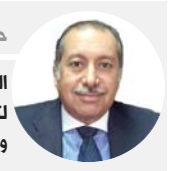

حسن حسين

البنك المركزي يسعى لتحفيز الاستثمار وتشجيع الاقتراض

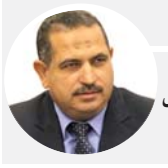

خالد الشافعي

غياب ثقافة الاستثمار لدى الأفراد أكبر مشاكل الاقتصاد المصري

وتكتفي شرائح كبيرة من الأفراد بإيداع أموالها في البنوك مقابل الحصول على عائد تعيش عليه، مع استمرار المشكلات الاقتصادية المزمنة، وتنتهج هذه السياسات البنوك ذاتها، وتعيد إقراض أموالها للحكومة في شكل سندات خزانة بشكل يومي أو أسبوعي وتجني أرباحا كبيرة منها.

وأفضى هذا الاتجاه إلى تفضيل الجهاز المصرفي إقراض الحكومة عن الشركات والمستثمرين، فالقروض للأولى مضمونة السداد والمخاطر، مقارنة بائتمان المشروعات الخاصة التي قد تواجه شبح التعثر.

وتعتمد البنوك في هذا على الدين الحكومي الداخلي الآخذ في التصاعد، وكذلك العجز المزمن والمستمر في الموازنة العامة للدولة.